الفســـاد الإداري والمـــــالي

- الأسباب والآثار -

أولا: أسباب الفساد الإداري والمالي

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالشخص إلى الفساد بمختلف أنواعه، ويمكننا ايجار أسباب الفساد الإداري والمالي فيما يلي: (الركيبات، 2015، ص 35)

- الانحراف السلوكي والقيمين وخصوصا عند سكان الوظائف العليا.
- عدم اعتماد معايير موضوعية تستند للكفاءة وتحمل المسئولية، عند تعيين الموظفين والمسؤولين في الوظائف العليا.
- التغول على السلطة القضائية، وتقييد صلاحياتها الفعلية.
- عدم وجود برنامج حقيقي شامل لمكافحة الفساد، تتبناه الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.
- قلة الوعي الإداري والسياسي في إدارة المسؤوليات.
- سيطرة الأحزاب الحاكمة على مفاصل الدولة، وتأثيرها على القرارات السيادية، بما يخدم مصالح المتنفذين فيها.
- عدم اعتماد أسس سليمة لتنظيم دوائر الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى الاتساع والتشعب السريع وغير المدروس في دوائر الدولة.
- تطبيق القانون بانتقائية.
- وجود فساد سياسي، يؤسس ويغطي ويحمي مرتكبي جرائم الفساد الإداري.

ثانيا: آثار الفساد الإداري والمالي

يترتب عن الفساد الإداري والمالي العديد من الآثار السلبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي سنحاول التطرق إليها بنوع من الايجاز على النحو الآتي:

1- تأثير الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية:

يترتب عن الفساد من الناحية الاجتماعية انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والتأثير المباشر وغير المباشر

لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الأوضاع الأمنية داخل المجتمع. (بن خليفة، 2022، ص 10)

كما يترتب عن الفساد الإداري والمالي " انهيار المبادئ والقيم الأخلاقية وانتشار مظاهر النفاق الاجتماعي وذلك عن طريق قيام بعض المسؤولين بأعمال فاسدة مع مناداتهم بضرورة احترام القانون وأخلاقيات المهنة، وفساد الأخلاق والسلوك يؤدي إلى فساد شامل في مختلف فروع الحياة الاجتماعية بالرغم ما للأخلاق من دور في تكوين المجتمعات وازدهارها والمحافظة على استقرارها". (قوتال، خذيري، 2016، ص ص 259-260)

2- تأثير الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية:

تبرز تأثيرات الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية: (الركيبات، 2015، ص 56)

- يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي يؤخره إلى حد كبير.
- يقلل من فاعلية تدفقات المعونة من خلال تحويل الأموال.
- يؤدي إلى خسارة في الايرادات الضريبية وإلى عواقب سلبية في الميزانية.
- يؤدي إلى خفض نوعية البنية الأساسية والخدمات العامة.
- يشوه تكوين الانفاق الحكومي.
- يشوه تخصيص الموارد ويقوض المنافسة في السوق.
- أنه يضر المستهلكين ودافعي الضرائب.
- انخفاض التصنيفات الائتمانية للبلد.
- تقليص حجم النشاطات التجارية مع الدول الأخرى، وتخفض النمو.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يترتب عن الفساد الإداري والمالي زيادة حدة الفقر والبطالة بين الأفراد، وظهور الطبقية في المجتمع، ومنه فكل المؤشرات السالفة الذكر تلعب دورا بالغا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، وتقف عائقا أمام ازدهاره وتطوره.

3- تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار:

يؤدي انتشاره إلى تدمير العملية السياسية لأنه ممن العوامل التي تحول دون إقامة الديمقراطية فانتشاره في داخل السلطة السياسية يمنع وجود متطلبات حقيقية بالديمقراطية التي تقوم على محاسبة النظام السياسي ومساءلته لأن السلطة إذا كانت فاسدة فمن الذي سوف يحاسبها، فهو يفوض شرعية

الدولة ويضعف المسؤولية المؤسساتية للحكومة حيث لا يحترم القانون لأنه يفتقد إلى العدالة في التطبيق ويتم عرقلة سير الأداء الحكومي وإضعاف ثقة المجتمع بالنظام السياسي وبالتالي إضعاف شرعية الدولة وتفويض الثقة بالقوانين والمسئولين فالعلاقة عكسية ما بين الفساد وأداء الأجهزة الحكومية فانتشاره يقلل من فاعلية وكفاءة هذه الأجهزة ويتسبب في ايقاف نموها ودورها في إعادة بناء المجتمع على أسس صحيحة. (سعيد، عادل أحمد، 2014، ص 8)

قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة:

الكتب:

- إلهام بن خليفة، (2022)، **محاضرات في مادة الوقاية من الفساد ومكافحته**، مطبعة منصور، الجزائر.

- كايد كريم الركيبات، (2015)، **الفساد الإداري والمالي مفهومه آثاره وكرق قياسه وجهود مكافحته**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.

المجلات والدوريات العلمية:

- قاسم علوان سعيد، نهاد عادل أحمد، (2014)، الفساد الإداري والمالي المفهوم- الأسباب- الآثار- وسائل المكافحة"، المجلد 6، العدد 18.

- ياسين قوتال، خذيري حنان، (2016)، آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 05.